الأمم المتحدة

A/75/119

الجمعية العامة

Distr.: General
22 June 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 119 (ج) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 18 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة بأن تشير إلى ترشح باكستان لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2021-2023 في الانتخابات المقرر إجراؤها خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة في نيويورك.

ووفقا لقرار الجمعية العامة 251/60، تتشرف البعثة الدائمة لباكستان كذلك بأن تحيل رفقته وثيقة تبين فيها التعهدات والالتزامات الطوعية التي أعلنتها باكستان، وتعيد فيها تأكيد التزامها بتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها (انظر المرفق). وتتطلع باكستان إلى مواصلة إسهامها في هذا المجال من خلال الانخراط في العمل على نحو استباقي مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته وعملياته ومبادراته بكاملها، ومع أعضاء المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع المدني.

وترجو البعثة الدائمة ممتنة تعميم هذه المذكرة الشفوية ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 119 (ج) من القائمة الأولية.

* A/75/50.

010720 290620 20-08196 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 18 حزيران/يونيه 2020 الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة

ترشح باكستان لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2021-2023

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملا بقرار الجمعية العامة 251/60

1 - باكستان عضو من الأعضاء المؤسسين لمجلس حقوق الإنسان. وبصفتها عضوا نشطا في كل من لجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان لثلاث فترات عضوية، فإنها تلتمس إعادة انتخابها عضوا في المجلس للفترة 2021-2023.

2 - وتولي باكستان أهمية كبرى لعمل مجلس حقوق الإنسان. وهي تسترشد على الدوام في تواصلها مع المجلس بالتزامها بتعزيز الاحترام العالمي لجميع حقوق الإنسان الواجبة لجميع الشعوب، على أساس مبادئ الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية. وستواصل باكستان العمل، في حالة انتخابها، على تعزيز الحوار والتواصل البناء وبناء توافق الآراء والتعاون الدولي.

3 - وعملا بقرار الجمعية العامة 251/60، يرد فيما يلي بيان موجز بمساهمات باكستان وبتعهداتها والتزاماتها الطوعية في ميدان حقوق الإنسان.

باكستان وحقوق الإنسان

4 - ما فتئت باكستان تحرز تقدما مستمرا في سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان داخل البلد وخارجه. وهذا الالتزام جذوره ثابتة في دستورنا ويتحتم العمل به بالنظر إلى النظام الديمقراطي الفعلي الذي نتبعه، واعتبارات تحسين سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويسترشد كذلك في توخي هذه المثل العليا برؤية الأب المؤسس، القائد الأعظم محمد علي جناح، حين قال "نحن مواطنون متساوون في دولة واحدة". ويكرس دستور باكستان الإطار الأساسي لحقوق الإنسان بضمان الحريات الأساسية والحقوق المدنية والسياسية، وينص أيضا على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإحقاقها على نحو تدريجي. وذلك ما تدعمه جهودنا الرامية إلى تعزيز الإطار المؤسسي لإعمال حقوق الإنسان على جميع المستويات.

5 - وتعتبر باكستان حقوق الإنسان حجر الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات السلمية والشاملة للجميع والمزدهرة. لذا فهي تولي أولوية عالية للنهوض بأهداف التنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية المتعاضدة.

التقدم المحرز في تنفيذ تعهدات باكستان السابقة

6 - تشهد باكستان تقدما مطردا في جميع جوانب حقوق الإنسان، يشمل أيضا ما يحرز من تقدم ضمن خطة عملها الوطنية لحقوق الإنسان. وتتألف هذه الخطة الشاملة من ستة مجالات مواضيعية تتضمن 16 نتيجة متوقعة و60 إجراء. وهذه المجالات المواضيعية الستة، الشاملة لجميع أبعاد حقوق الإنسان، هي كالآتي: (أ) الإصلاحات السياساتية والقانونية؛ (ب) إمكانية اللجوء إلى القضاء؛ (ج) تنفيذ الأولويات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان؛ (د) تنفيذ المعاهدات الدولية/معاهدات الأمم المتحدة؛ (هـ) إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ (و) وضع آلية لتنفيذ ورصد خطة العمل.

7 - وفي جملة الخطوات المتخذة، أنشئت، في إطار خطة العمل الوطنية، آليات مؤسسية تستند في عملها على البيانات والبحوث تتولى تقديم المساعدة القانونية والمالية وإتاحة سبل الانتصاف في حالات انتهاك الحقوق. ويتواصل تقديم المساعدة القانونية المجانية عبر خط المساعدة القانونية على الرقم 1099.

8 - وأطلق، في إطار خطة العمل الوطنية، مشروع يتعلق بإنشاء نظام إدارة المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان من أجل جمع البيانات العلمية وتحليلها من الناحية التقنية لرصد وتقييم وصياغة إجراءات الاستجابة على صعيد السياسات للاتجاهات الناشئة في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء باكستان.

9 - ويعتبر إجراء البحوث لدعم اتخاذ القرارات المستنيرة عنصرا هاما من عناصر خطة العمل الوطنية. وفي هذا الصدد، أُجري عدد من الدراسات الاستقصائية، بما في ذلك دراسة بحثية عن الإطار القانوني لحقوق الإنسان في باكستان.

الإصلاحات القانونية

10 - أحرزت باكستان تقدما مطردا في سن التشريعات، وبلورة تدابير مؤسسية داعمة، وتعزيز الإجراءات المتصلة بالسياسات من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما يتماشى مع التعهدات الطوعية التي التزمت بها باعتماد خطة العمل الوطنية. وعلى الصعيد التشريعي، تشمل التشريعات الرئيسية الصادرة ما يلي:

(أ) قانون زينب للإنذار والاستجابة والتعافي لعام 2020، المتعلق بتعزيز حماية حقوق الطفل، لا سيما إتاحة التعافي المبكر للأطفال المفقودين والمختطفين؛

(ب) قانون هيئة المساعدة القانونية والعدالة لعام 2019، المتعلق بتوفير المساعدة القانونية والمالية ومساعدة إضافية من أجل توفير سبل اللجوء إلى القضاء للفئات الفقيرة والضعيفة من المجتمع.

11 - وقد بلغت مجموعة من التشريعات الأخرى المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية مرحلة النظر فيها في الجمعية الوطنية و/أو مجلس الشيوخ. وتشمل على الخصوص ما يلي: (أ) مشروع القانون المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إقليم العاصمة إسلام أباد؛ (ب) مشروع القانون المتعلق بالتعذيب والوفاة أثناء الاحتجاز والاغتصاب أثناء الاحتجاز (المنع والعقاب) لعام 2018؛ (ج) مشروع القانون المتعلق بالعنف المنزلي في إقليم العاصمة إسلام أباد (المنع والحماية) لعام 2019.

12 - ومن بين القوانين البارزة الصادرة مؤخرا تأييدا للمرأة يذكر قانون اللجنة الوطنية لوضع المرأة (تعديل) لعام 2018، وقوانين مكافحة الاغتصاب والقتل دفاعا عن الشرف، والقوانين المتعلقة بالزواج القسري والتحرش في مكان العمل ومنع الحوادث الجنائية التي يستخدم فيها الحمض. وقد أعيد تشكيل مجلس إدارة صندوق النساء المكتريات والمحتجزات لتمكينه من أداء دوره ووظيفته. وازداد مستوى شغل المرأة للمناصب التشريعية والتنفيذية تدريجيا على مر السنين. حيث تضم الجمعية الوطنية سبعين امرأة من بين أعضائها البالغ عددهم 342 عضوا، ويضم مجلس الشيوخ 20 امرأة من بين أعضائه البالغ عددهم 104 أعضاء. وفي الوقت الحاضر، تشغل أربع نساء مناصب في الحكومة الاتحادية، من بينهن وزيرة حقوق الإنسان.

13 - وتظل حقوق الطفل أحد المجالات الرئيسية التي تركز عليها باكستان. وفي هذا الإطار، قامت الحكومة خلال العامين الماضيين، في جملة أمور، بإنشاء لجنة استشارية رفيعة المستوى معنية بإساءة معاملة الأطفال والتسول، واتخذت إجراءات تنفيذ قانون نظام قضاء الأحداث، وسنت قانون اللجنة الوطنية

لحقوق الطفل لعام 2017. ومن أجل المضي قدما بهذه التدابير التشريعية، تعكف باكستان حاليا على إعداد ما يلي: (أ) خطة عمل بشأن إساءة معاملة الأطفال؛ (ب) المعايير الدنيا لجودة الرعاية في مؤسسات رعاية الأطفال؛ (ج) بروتوكول مشترك بين الوكالات بشأن إساءة معاملة الأطفال موجه لمؤسسات رعاية الأطفال على مستوى إقليم العاصمة إسلام أباد؛ (د) حملة توعية بشأن منع إساءة معاملة الأطفال في المدارس.

14 - وخطت باكستان أيضا خطوات إيجابية كبيرة في مجال حماية حقوق مجتمع مغايري الهوية الجنسية. ففي عام 2018، أقر البرلمان الباكستاني القانون المتعلق بمغايري الهوية الجنسية (حماية الحقوق) الذي يسمح للمواطنين من مغايري الهوية الجنسية باختيار نوع جنسهم والاعتراف به في الوثائق الرسمية، مثل جوازات السفر وبطاقات الهوية الوطنية ورخص السياقة. وفي عام 2020، أعلنت الحكومة عن خطة صحية خاصة بمجتمع مغايري الهوية الجنسية. كما شُكلت لجنة وطنية لتنفيذ القانون المتعلق بمغايري الهوية الجنسية (حماية الحقوق).

15 - وفيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين، اتخذت ثلاث خطوات رئيسية هي: (أ) إجراء دراسة استقصائية بشأن المسنين في باكستان من منظور حقوق الإنسان؛ (ب) إنشاء المجلس الوطني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف رصد تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقوانين والسياسات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووضع إجراءات متابعة لاستراتيجية إنشيون؛ (ج) عرض مشروع قانون يتعلق بالمواطنين المسنين في إقليم إسلام أباد يوجد في مرحلة متقدمة من الإجراءات التشريعية.

16 - ويجري اتخاذ تدابير تشريعية لتجسيد الضمانات الدستورية المتعلقة بحماية حقوق الأقليات في الواقع، مثل قانون الزواج الهندوسي لعام 2017.

التدابير السياساتية

17 - تتبع الحكومة نهجا محوره العنصر البشري لجعل باكستان "دولة رفاه"، وتعتبر مبادئ التعاطف والعدالة وسيادة القانون وتمكين المرأة والفتاة حجر الزاوية التي تستند إليها خطتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولدى رئيس الوزراء رؤية لتهيئة "باكستان جديدة"، حيث أعلن عن مشروع رائد بعنوان "الرحمة" للقضاء على الفقر، مع التركيز بشكل خاص على تمكين المرأة. ويهدف البرنامج إلى مكافحة الفقر والضعف وسوء التغذية والحرمان سعيا إلى كفالة الحقوق الأساسية لجميع المواطنين. وتتخذ أيضا خطوات نحو الشمول المالي من خلال وضع سياسات تيسر تهيئة بيئة مواتية للاستثمار وتشجع النمو المستدام والشامل من خلال الاستثمار في رأس المال البشري وتمكين المرأة وإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير النظامي.

18 - وفي كانون الثاني/يناير 2020، أعلنت الحكومة عن برنامج "هونارماند جاوان"، وهو أكبر برنامج على الإطلاق لتنمية المهارات في البلد يستهدف تمكين الشباب من خلال توفير قروض ميسرة، وبناء القدرات المهنية، ودعم الشركات الناشئة، وتوفير التدريبات. وفي هذا العام، أعلن عن اتخاذ مبادرة رئيسية للإسكان الميسور التكلفة للفئات ذات الدخل المنخفض.

19 - واتخذت عدة خطوات للتخفيف من الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع دعم وتعزيز حقوق الإنسان الواجبة للجميع في جميع أنحاء البلد في الوقت نفسه. وعلى الرغم من التحديات المالية، قُدمت مساعدات نقدية طارئة قدرها 900 مليون دولار إلى 12 مليون من الأسر المؤلفة في معظمها من النساء.

20 - وقامت حكومة باكستان بتعميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ووفقت أولوياتها تماما مع أهدافها. ومن بعض المجالات التي توليها الحكومة الجديدة أولوية قصوى يذكر إعادة تنشيط الاقتصاد، وعمالة الشباب، والسكن المستدام الميسور التكلفة، والإصلاحات المؤسسية، والتخفيف من آثار تغير المناخ، وتوفير الخدمات الصحية والتعليم للجميع، وكفالة الأمن الغذائي وأمن الطاقة والأمن المائي، وتوفير سبل الحصول على مياه الشرب النظيفة والمرافق الصحية. وينفرد برلمان باكستان بكونه أنشأ أول وحدة في العالم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (مقر أمانتها في البرلمان) تركز بشكل خاص على تنفيذ الأهداف والغايات المتعلقة بحقوق الإنسان.

التصديق على الاتفاقيات الدولية وتنفيذها

21 - يعود التزام باكستان الدائم بالنظام الدولي لحقوق الإنسان إلى بداية الأمم المتحدة. فخلال صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اضطلعت بيغوم شائسته إكرام الله، عن وفد باكستان، بدور نشط في إدراج المادة 16 المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة في حقوق الزواج وتكوين الأسرة. وشكل إدراج حقوق المرأة في الإعلان العالمي تراثا بارزا مهد الطريق أمام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

22 - وكانت باكستان أيضا من أولى الدول الموقعة على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وقامت بدور رائد في إنهاء الاستعمار في العديد من الدول الأفريقية في الخمسينات والستينات من القرن العشرين. وكانت باكستان أيضا من بين المبادرين بعقد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لعام 1990 الذي أفضى إلى اعتماد اتفاقية حقوق الطفل التاريخية. وحفاظا على هذا التقليد، شاركت باكستان في تيسير اتخاذ القرار المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

23 - وصدقت باكستان على سبع معاهدات دولية رئيسية لحقوق الإنسان وبروتوكولين اختياريين وتواصل تنفيذ هذه الصكوك. ولتحقيق الغرض من تنفيذها على مستوى القواعد الشعبية، أنشأت الحكومة خلايا لتنفيذ المعاهدات على المستوى الاتحادي وعلى مستوى المقاطعات للإشراف على الامتثال لهذه الصكوك الدولية.

24 - وتقدم باكستان بانتظام التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وإلى آليات مجلس حقوق الإنسان. وكدليل على التزام باكستان بالمشاركة والحوار، فقد أخضعت سجلها في مجال حقوق الإنسان ثلاث مرات لعملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، وهي في صدد متابعة التوصيات المنبثقة عنها. وتتعامل باكستان، منذ عام 2016، بشكل مكثف مع هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات، حيث قدمت تقاريرها الدورية المتعلقة بالتنفيذ (أي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). وقدمت باكستان أيضا استعراضها الوطني الطوعي الأول بشأن حالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في تموز/يوليه 2019، وقدمت تقريرها إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وتواصل باكستان أيضا التعامل بشكل نشط مع الإجراءات الخاصة.

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

25 - أنشأت باكستان، وفقا لمبادئ باريس، لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. وتواصل اللجنة الاضطلاع بولايتها الواسعة النطاق التي تشمل جميع جوانب حقوق الإنسان، بما في ذلك متابعة الشكاوى المقدمة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة.

26 - وتواصل تعزيز اللجنة الوطنية لوضع المرأة التي ساعدت في إنشاء اللجان الإقليمية.

27 - وتعمل اللجنة الوطنية المعنية بالطفل تحت رعاية أمين المظالم الاتحادي في باكستان ومع المفوضين في المقاطعات الأربع وإسلام أباد على حماية الحقوق الأساسية للأطفال وتوفير بيئة مواتية لنمائهم. ويجري العمل على إنشاء لجنة وطنية مخصصة للأطفال.

28 - والعمل جار من أجل المضي في تعزيز اللجنة الوطنية المعنية بالأقليات من خلال اتخاذ تدابير التمكين الإداري والمالي. وتعمل الحكومة أيضا على وضع سياسة وطنية للوئام بين الأديان. وتم تشكيل فريق عامل من الخبراء معني بإعداد خطة عمل لمكافحة الاضطهاد الديني.

التعهدات والالتزامات الطوعية

على الصعيد الوطني

29 - تقطع باكستان على نفسها تعهدات بالقيام بما يلي:

(أ) مواصلة تعزيز التقدم المحرز في الماضي والسعي جاهدة من أجل الإعمال الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية والثقافية والتمتع بها والنهوض بها وحمايتها؛

(ب) مواصلة تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان باطراد، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز الآليات والأدوات اللازمة للتصدي للشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان؛

(ج) مواصلة النظر في التوصيات الصادرة عن آلية الاستعراض الدوري الشامل وتوصيات هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات، وتنفيذها، والمضي في تعزيز الخلايا المعنية بتنفيذ المعاهدات؛

(د) مواصلة الخطوات المتخذة في سبيل زيادة تعزيز وتمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

(هـ) تعزيز الرقابة البرلمانية، على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات، على سياسات حقوق الإنسان وعلى تنفيذها؛

(و) تعزيز نظام تقديم المساعدة القانونية المجانية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وفقا للقانون؛

(ز) الحفاظ على حريات الصحافة والاتصال والتجمع والتعبير والرأي والدين والمعتقد وتعزيزها وتوطيدها، بما يتفق مع التزاماتنا الوطنية والدولية؛

(ح) مواصلة تعزيز دور المجتمع المدني ومشاركته في الارتقاء بجميع حقوق الإنسان وحمايتها، مع التركيز بوجه خاص على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

(ط) مواصلة توفير سبل بناء القدرات وبرامج التدريب والتثقيف فيما يتصل بحقوق الإنسان للبرلمانيين والمسؤولين عن إنفاذ القوانين والقضاة والمدعين العامين والمحامين والموظفين ووسائط الإعلام؛

(ي) مواصلة تعزيز خطة للتنمية مراعية لاحتياجات الناس، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال والشباب والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة ومغايري الهوية الجنسانية والفئات الضعيفة الأخرى من السكان؛

(ك) مواصلة توسيع نطاق تغطية شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج تمكين المرأة والشباب، مثل برنامجي "الرحمة" و "هونارماند جاوان"؛

(ل) مواصلة حماية حقوق الأقليات والمضي في تعزيز الوئام بين الأديان؛

(م) تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق العمال وحمايتها والعمل تدريجيا على توفير ظروف عمل لائقة في جميع قطاعات الاقتصاد؛

(ن) مواصلة النهوض بالتعليم الشامل للجميع وتعميمه؛

(س) المضي في تعزيز الإطارين القانوني والسياساتي من أجل القضاء على العنف والتمييز ضد النساء والأطفال والفئات الضعيفة في المجتمع؛

(ع) مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(ف) مواصلة اتخاذ تدابير هادفة من أجل منع استغلال الأطفال والاعتداء عليهم جنسيا؛

(ص) مواصلة العمل من أجل وضع سياسات وبرامج لمكافحة خطاب الكراهية.

على الصعيد الدولي

30 - ستقوم باكستان بما يلي:

(أ) مواصلة السعي جاهدة إلى تحقيق الرؤية المتمثلة في تحويل مجلس حقوق الإنسان إلى منبر عالمي حقيقي للحوار والتعاون على أساس مبادئ عدم التمييز والحياد والعالمية؛

(ب) المشاركة في المناقشات الرامية إلى تعزيز الكفاءة والإصلاح والفعالية في عمل مجلس حقوق الإنسان، استنادا إلى مجموعة تدابير بناء المؤسسات التي اعتمدها؛

(ج) تعزيز عملها وتعاونها على نحو بناء مع الأعضاء الآخرين في مجلس حقوق الإنسان لجعله هيئة فعالة؛

(د) مواصلة دعم عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الاضطلاع بولايتها من خلال الدعوة والمساهمة المالية والدعم السياسي؛

(هـ) مواصلة المشاركة في آلية الاستعراض الدوري الشامل ومتابعة التوصيات الواردة خلال الدورات السابقة؛

(و) مواصلة تعزيز المشاركة والحوار والتعاون مع الدول والمجتمع المدني في معالجة "الحالات المثيرة للقلق" في مجلس حقوق الإنسان؛

(ز) النهوض بإعمال الحق في التنمية بوصفه حقا غير قابل للتصرف من حقوق الشعوب والأفراد كافة، ودعم الجهود المبذولة حاليا من أجل تطوير وتفعيل هذا المفهوم؛

(ح) دعم الجهود الرامية إلى مكافحة تغير المناخ على الصعيدين الوطني والدولي والتخفيف من أثر تغير المناخ، من حيث حقوق الإنسان، على المجتمعات المحلية المعرضة لخطر تغير المناخ؛

(ط) إذكاء الوعي بما لا يمكن إنكاره من روابط قائمة بين الفساد وعدم التنمية وحقوق الإنسان. ومواصلة العمل على تعزيز التعاون الدولي في مجال إعادة الأصول المسروقة إلى بلدانها الأصلية ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، الأمر الذي يظل حاسم الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لما لذلك من تأثير سلبي على التمتع بحقوق الإنسان الأساسية؛

(ي) مواصلة تشجيع ثقافة السلام، واتخاذ تدابير جماعية مناهضة للعنصرية وكراهية الأجانب وكراهية الإسلام، وحماية الضحايا من هذه الجرائم؛

(ك) مواصلة المشاركة في الخطاب الدولي الهادف إلى تنفيذ أفضل للاتفاقين العالميين المتعلقين بالهجرة واللاجئين بغية وضع نظام عالمي عادل ومنصف بشأن التنقل البشري؛

(ل) مواصلة الإسهام، بوصفها منسقا لمنظمة التعاون الإسلامي لشؤون حقوق الإنسان، في بناء الجسور وتجاوز الاختلافات في عمل مجلس حقوق الإنسان؛

(م) مواصلة أداء دور فعال وبناء في الحفاظ على توافق الآراء بشأن قرار مجلس حقوق الإنسان 18/16 المعنون "مكافحة التعصب والقولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الناس بسبب دينهم أو معتقدهم"؛ والعمل مع الدول والجهات صاحبة المصلحة الأخرى ذات الصلة على تعزيز تنفيذ القرار 18/16 وخطة العمل المنبثقة عنه (عملية اسطنبول)؛ واستضافة الاجتماع المقبل لعملية اسطنبول في باكستان؛

(ن) مواصلة دعم أنشطة تحالف الأمم المتحدة للحضارات من أجل تعزيز ثقافة الحوار والتسامح والتعاون السلمي بين أمم العالم؛

(س) مواصلة العمل بروح من التعلم المتبادل على إشاعة أفضل الممارسات المنبثقة عن تنفيذ جدول أعمال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، والدروس المستفادة من ذلك، والتحديات المواجهة فيه؛

(ع) مواصلة تعزيز التعاون مع الإجراءات الخاصة، بسبل منها ترتيب زيارات للمفوضة السامية لحقوق الإنسان والمقررين الخاصين.